دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في فلسطين

The Role of Small and Medium Enterprisesin Economic Development in Palestine

د. بدر حمدان[1] *

[1] جامعة فلسطين وجامعة الأقصى قطاع غزة-فلسطين، bsshamdan49@gmail.com

الاستلام: 30 /2019/07 القبول: 14 /2019/10 النشر: 31 /2019/10

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في فلسطين، وذلك من خلال نماذج الانحدار المتعدد، لتوضيح العلاقة الدالة بين المتغير التابع المتمثل في (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في فلسطين) خلال الفترة 1995-2017، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS،ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما بلغ معامل انحدار عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (0.053)، واستناداً إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة تقديم تسهيلات تمويلية وبفائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المصرفية. حتى تتمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من الاستمرار في الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الارتباط الذاتي.

رموز jel: M39.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of small and medium enterprises on the economic development in Palestine.Through multiple regression models, to illustrate the relationship between the dependent variable (GDP at constant prices) and the independent variables (number of workers in small and medium enterprises, Small and Medium Enterprises, Value Added for SMEs and Investment in Palestine) during the period 1995-2017, using the ordinary least square OLS method.

The study founda number of results, including a strong positive relationship between the independent variables and the dependent variable, and the coefficient of regression of the number of small and medium enterprises (0.053). Based on the study results, the study recommended providing financing facilities and low interest rates for small and medium enterprises by banking institutions. Therefore, those small and medium enterprises in Palestine can continue production.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Economic Development, Autocorrelation.

(JEL) Classification : M39..

* المؤلف المراسل: **د. بدر حمدان**، الإيميل:bsshamdan49@gmail.com

1. مقدمة:

تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، إضافة إلى جانب دورها التنموي الفاعل بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية، ويظهر دورها الحيوي في ت حقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو 80-90% من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات .

وتُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروع الصغير في البلدان الصناعية المتقدمة قياساً بالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال والإنتاجية والعمالة المستخدمة، ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي يتجاوز سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة 20 مليون دولار، في حين أن جميع المشاريع الصغيرة في البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال لكل منهما بين 20 ألف دولار ومئة ألف دولار، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً في هذه البلدان.

كما تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة لذوي الدخل المحدود، باعتبارها نشاط يحقق دخلاً لصاحبه، لذلك تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عاملا قوياً في العملية التنموية بالمساهمة في خفض البطالة من خلال توفير فرص عمل لروادها.

ومن المعلوم أن الاقتصاد الفلسطيني مر خلال السنوات الماضية بكثير من التغيرات والتطورات المختلفة، التي شملت مختلف الأنشطة الاقتصادية من حيث :القدرة التنافسية والإنتاجية والاستيعابية، وقد نشأت هذه التطورات كمحصلة لمجموعة من العوامل الذاتية المتعلقة بالأداء الإداري والإنتاجي والقدرة الذاتية للأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى العوامل الموضوعية التي أفرزتها السياسات الإسرائيلية المتعاقبة، والعلاقات الاقتصادية الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية المحكومة بالوضعين الأمني والسياسي مع إسرائيل، حيث عملت إسرائيل على تعزيز تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، من خلال جذب العمالة الفلسطينية للأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية، وفرض العوائق أمام المنتجات الفلسطينية؛ ما ساهم في تعميق درجة التبعية في غالبية المعاملات الاقتصادية ابتداءً من الفرص الاستثمارية، أو البنية التحتية مثل المياه والكهرباء والاتصالات، وحركة التجارة الخارجية المتعلقة بتوفير المواد الخام والآلات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة والتسويق للمنتجات الفلسطينية. لذلك ستركز الدراسة على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

1.1 مشكلة الدراسة:

تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأولى والأساسية للاقتصاد الفلسطيني، وكذلك للتنمية الاقتصادية الشاملة في فلسطين، وهي تعاني من مشاكل عديدة، منها :محدودية رأس المال، وزيادة المخاطر، وقلة الخدمات التي تقدمها الحكومة، وضعف الإدارة، بالرغم من الدور الفاعل والأهمية البالغة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة، أما بالنسبة لحجم المشروع الصغير في الاقتصاد الفلسطيني فهو ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من خمسة عمال، ويكون رأس المال المستثمر فيه أقل من 30.000دولار أمريكي .إلا أنه يبرز سؤال مهم ورئيسي بهذا الصدد، وهو ما أثر المشروعات الصغيرة ,والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة تتمثل في الآتي:

- ما طبيعة الواقع الذي تعيشه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين؟
- كيف تطّورت المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1995-2017؟
- ما أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟
- ما أهم البرامج والإجراءات والآليات المقترحة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين وزيادة كفاءتها؟

2.1 فرضيات الدراسة

- وجود أثر للقيمة المضافة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1995-2017
- وجود علاقة طردية بين عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2017
- زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين تساهم في زيادة التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1995-2017
- هناك علاقة طردية بين الاستثمار وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2017

3.1 أهداف الدراسة:

يمكن إيجاز أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.
- معرفة المراحل التي تمر بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، والتعرف على مدى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي
- دراسة المشاكل الذاتية والموضوعية التي تعيق دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.
- المساهمة في وضع رؤية مستقبلية لهذه المشروعات في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة بفلسطين للأمام.

4.1 أهمية الدراسة:

- يعدّ الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصادات الصغيرة والوليدة، وبالطبع فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطةتعُدّ الأكثر ملاءمة له في الوقت الحاضر؛ لذلك يمكن القول إن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد مشروعات صغيرة ومتوسطة بكل المقاييس العالمية تقريباً.

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص.

- تقديم المشورة لأجهزة السلطة الفلسطينية لإعداد مشاريع قوانين تساند المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعمها، التي تعمل على زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة وفاعليتها.

5.1 منهجيّة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج القياسي من خلال نماذج الانحدار البسيطة والمتعددة؛ بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وذلك لمحاولة وصف وتقييم واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين والمعوقات التي تواجهها، ومعرفة الآفاق التنموية المستقبلية لها، ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتطويره. وذلك خلال الفترة الزمنية 1995-2017

6.1 العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية:

يشير العديد من الباحثين والاقتصاديين من خلال دراستهم إلى أن دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها وضمان ديمومتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لدور هذه المشروعات الهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من البطالة والفقر بشكل خاص، ومن جهة أخرى هناك أهمية كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز به من مرونة في القدرة على التكييف مع الحاجات والرغبات للعميل، بالإضافة لقدرتها على خدمة قطاعات متعددة من المجتمع لا يمكن للمشروعات الكبيرة تقديمها، ومن الجدير ذكره ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة جيدة في إجمالي الناتج المحلي في أغلب الدول المتقدمة والنامية إلا ان هذه النسبة تتفاوت من دولة لآخري(الزيادات، 2010). فتعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيس للاقتصاد الإماراتي وتصنف كواحدة من أهم آليات التوجه الاستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي كونها تمثل ما يزيد على 94 في المئة من إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة، وتؤمن ما يزيد على 86 في المئة من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، وتساهم بنسبة تتجاوز 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحالي، مع وجود خطط لرفعها لتصل إلى 70 في المئة بحلول عام 2021.أما في الشأن الأردني، فأشار تقرير «المزايا» إلى أن «المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى المملكة الأردنية الهاشمية تعد المحرك الرئيس للاقتصاد المحلي وتشكل ما نسبته 97 في المئة من الشركات العاملة وتساهم في 70 في المئة من فرص العمل وبنسبة 45 في المئة من حجم الصادرات التحويلية، وتستحوذ فقط على 5 في المئة من حجم الاقتراض المتوافر، فيما تتركز الجهود

الحكومية من خلال الشركات مع الاتحاد الأوروبي على تنشيط نمو القطاع وتعزيز قدراته الإنتاجية والتنافسية(الحياة،2018)

7.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على البطالة والتنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق سندرج بعض الدراسات السابقة التي تحدثت في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على البطالة والتنمية الاقتصادية: فعلى الصعيد المحلي هناك دراسة القاضي(2017) حيث ركزت على المشاريع الريادية الصغيرة الممولة من قبل البنك الإسلامي والوكالة السويدية للتنمية، من حيث أسباب تعثرها ومقترحات حلها، والتي نفذت في محافظتي الخليل وبيت لحم خلال الفترة الممتدة 2013-2016، مستخدماً الاستبانة والملاحظة كأساليب لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود معوقات كثيرة خاصة الإدارية منها والتي تحول دون تقديم المشاريع الريادية الصغيرة التي مولت من قبل البنك الإسلامي للتنمية والوكالة السويدية للتنمية الدولية، كان في مقدمتها سوء التخطيط لفكرة المشروع منذ البداية.

وسطلت دراسة النمروطي وصيدم(2012) الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من بطالة الخريجين في فلسطين، واستخدمت الدراسة النماذج القياسية لتوضيح تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من نسبة البطالة في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصناعية والتجارية تساهم بشكل كبير في تقليل نسبة البطالة،وبشكل أكبر من مشاريع الخدمات والنقل والبناء.

وتعرفت دراسة درويش(2015) على دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، ومعرفة المراحل التي تمر بها، ودراسة المشاكل التي تعيق تطورها، والمساهمة في وضع رؤية مستقبلية لهذه المشروعات للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، ومعرفة مدى مساهمة هذه المشروعات في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: ان عامل الزمن يفسر التغير في حجم الإنتاج الإجمالي لقطاع المشروعات الصغيرة في فلسطين بنسبة 68.6%.

وحللت الدماغ (2010) دور التمويل المقدم من مؤسسات الاقراضNGOS في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة خلال الفترة 1995-2008، من خلال المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: عدم وجود ارتباط بين القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع، كما توصلت إلى عدم وجود ارتباط بين رأس المال المستثمر للمشروع وبين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع.

وناقش أبو جزر(2006) أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: عدم توافر عناصر الدراسة الائتمانية المتعارف عليه لدى البنوك

وانطباقها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وافتقار المشروعات الصغيرة لضمانات عينية تعتمد عليها البنوك في دراستها الائتمانية.

أما على صعيد الدراسات العربية فقد ركزت دراسة النسور(2015) على دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء في الأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل من خلال استبيانه وتحليل بيانتاها وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: حيازة دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء على المستوى المتوسط وبنسبة (76.67%). كما تبين أن الجانب الاجتماعي لدور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء في الأردن هو الأكثر معرفة ودراية لحيازته على المستوى المرتفع وبنسبه (78.33%). اما الجانب الاقتصادي فقد حاز على النسبة الأقل على المستوى المتوسط ونسبة (74.67%). وناقشت دراسة ميرة (2013) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007-2012، وتوصلت الدراسة لضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لازال ضعيفاً.

وركز الونداوي (2008) على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي وسبل النهوض، وكذلك عرض بعض التجارب الناجحة للدول الأجنبية في هذا المجال وتطرقت الدراسة لواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وكيفية تنشيط هذه المشارع لأهميتها في دفع النشاط الاقتصادي واحتواء الاثار السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود تراجع كبير في أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها، ومحدودية الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة لتأثرها ببعض السياسات التي أثرت سلباً على القدرة التنافسية لهذه المشاريع.

وركزت دراسة الاسرج (2006) على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الدول العربية، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية خاصة الدول العربية لما تلعبه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالإمكان ان تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في التشغيل وخلق فرص العمل اذا تم التنسيق بين الدول العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنوع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها في الإنتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة.

وحللت دراسة حرب(2006) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا وركزت الدراسة على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بشكل عام ودورها في التنمية الاقتصادية فضلاً عن كون المشروعات ترسم بشكل او بآخر الإطار الذي يبلور الشخصية الثقافية للأمم والشعوب. وتوصلت الدراسة لضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات خاصة عندما تعمل بشكل أفراد، وضعف القدرات الإدارية في هذه المشروعات الامر الذي يستوجب إخضاع الموارد البشرية للتدريب والعمل المتواصل لتطوير القدرات الإدارية.

أما على صعيد الدراسات الأجنبية فقد ركزت دراسة **Mustafa&Zafar** (2017) على التحليل الهيكلي للشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد والنمو الاجتماعي والاقتصادي لباكستان. كما يناقش التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها باكستان. وكشفت الدراسات أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تؤثر فقط على الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يساعد على تحسين معيشة سكان البلاد من خلال خلق المزيد من الاقتصاد الفرص.

وناقشت دراسةKaradag(2016) إمكانية سد الفجوة في أدب الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إجراء تحليلات مقارنة على المؤشرات الرئيسية لأداء قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية منها: أن النمو الاقتصادي والتنمية من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ترتبط ارتباطا وثيقا في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية.

وسعت دراسة Katua(2014) لاستكشاف تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطةعبر البلدان المختارة. كما يستكشف دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل في البلدان المختارة. ومعرفة التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقدم بعض الحلول للتحديات.

وقيمت ورقة Zubair (2014) تأثير الشركات الصغيرة والمتوسطة على تمويل النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا. اعتمدت الورقة تصميم البحث المترابطباستخدام البيانات الثانوية لمدة 22 سنة (1992-2013). معدل الحركة المتكامل للانحدار التلقائي (ARIMA)تم تطبيق النموذج في التحليل، وجدت الدراسة أن إجمالي تمويل البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة قدتأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا. ووجدت الدراسة أيضا أنتمويل بنوك التمويل الأصغر في مجال النقل والتجارة والتصنيع وتجهيز الأغذيةوغيرها من الأنشطة التي أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا خلالفترة الدراسة.

وحددت دراسة Herani (2011) القيود الأساسية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في كراتشي والتي تعيق نموها وتقوض حتى السيولة والمركز المالي، وأكدت نتائج تحليل البيانات وجود علاقة عميقة بين المتغيرات المستقلة والمستقلة وقبلت الفرضيات. الخلاصة: يمتلك جزء كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانات كبيرة للنمو. توجد فرص لا حصر لها للاستفادة منها، في حين يتمتع النظام المصرفي والمالي في كراتشي وباكستان بالسيولة الكافية ولكن الشركات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التمتع بالرافعة المالية بسبب القيود المالية المختلفة، ونقص الدعم من قبل المؤسسات الحكومية وصانعي السياسات، ونقاط الضعف والعيوب الداخلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في إدارة أعمالهم

2. واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:

إن التطور الذي شهده قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان له آثار إيجابية على إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، كما أن التطّور الإيجابي الذي مرّ به هذا القطاع ساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني بصورة مستمرة. ولقد شهدت مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة الفلسطيني في إجمالي الناتج المحلي نمواً ملحوظاً خلال الفترة 1995-2017

1.2 عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:

تعاني الأراضي الفلسطينية من ازدياد مستمر في معدلات البطالة، حيث بلغ معدل البطالة (28.4) عام 2018،(سلطة النقد الفلسطينية، 2019)، وذلك بسبب ازدياد معدلات النمو السكاني، وتدمير البنية التحتية والإجراءات التعسفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إلا ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعبت دوراً هاماً وبارزاً في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من العاملين، والحد من ظاهرة البطالة، والشكل البياني التالي يوضح عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين خلال الفترة 2010-2017.

شكل(1)عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

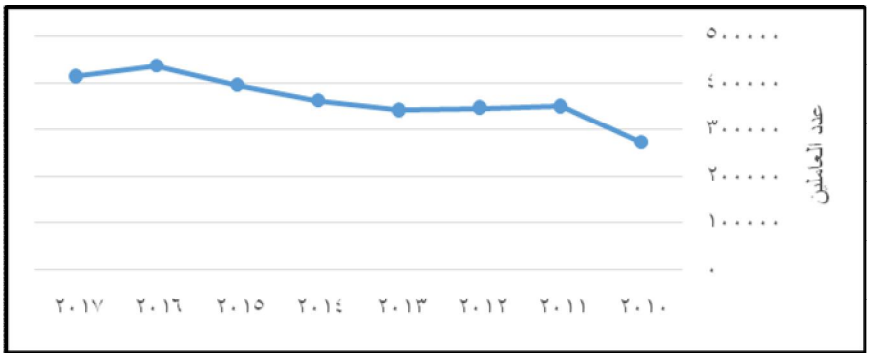

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على بيانات غير منشورة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نلاحظ من شكل (1) أن متوسط عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين قد بلغ (366147) عامل خلال الفترة 2010-2017، كما نلاحظ ان القدرة الاستيعابية للعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ازدادت من (273582) عامل في عام 2010 إلى (437555) عامل في عام 2016، ومن ثم انخفض عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين إلى (414713) عامل في عام 2017.

2.2 عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:

يوضح شكل 2 عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين خلال الفترة 2010-2017

شكل(2)عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

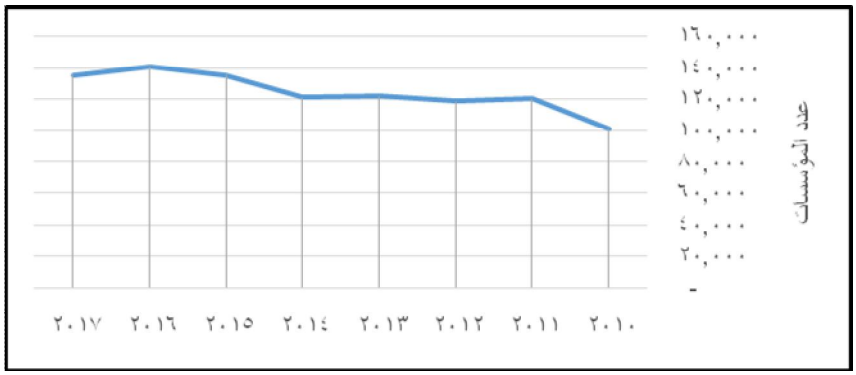

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على بيانات غير منشورة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نلاحظ من شكل(2) ان عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال الفترة 2010 لغاية 2016، حيث بلغ متوسط عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (124666) مشروع خلال الفترة 2010-2017، وقد ارتفع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من (101046) مشروع خلال عام 2010 إلى (141177) مشروع عام 2016، وهذا يدل على ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر في فلسطين لأهميتها في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة انخفض إلى (135831) مشروع عام 2017.

3.2 قيمة الانتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً هاما في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به من مزايا في مجال المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على حاجات السوق، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعد بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات للمشروعات الكبيرة، لذلك تعتبر قيمة الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبرى لاقتصاديات الدول المختلفة، والشكل البياني التالي يوضح قيمة الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين خلال الفترة 2010-2017

شكل(3)قيمة الانتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

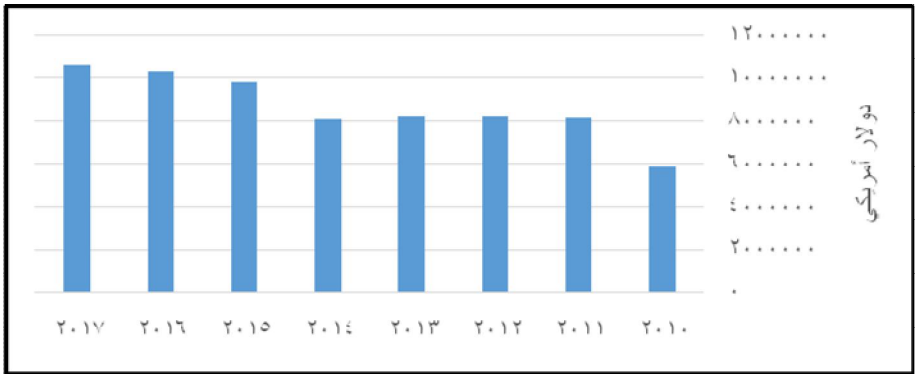

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على بيانات غير منشورة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نلاحظ من شكل (3) أن متوسط قيمة الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بلغ(8.679) مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2017، وقد ازدادت قيمة الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من (5.855) مليون دولار أمريكي عام 2010، إلى (10.628) مليون دولار أمريكي خلال عام 2017

3. النموذج القياسي للدارسة:

اعتمدت الدراسة على بناء النماذج القياسية من أجل تحقيق هدف الدراسة، ومعرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2017، وذلك من خلال نماذج الانحدار المتعدد، لتوضيح العلاقة الدالة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث تعني العلاقة الدالية السببية أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغيراً في المتغير التابع(***عطية،2005: ص253***)، وتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية(Ordinary Last SquareOLS)، حيث أنها من الطرق الشائعة في تقدير معلمات نموذج الانحدار المتعدد(سيفو،2008:ص 89).

1.3 النموذج القياسي:

اعتمد النموذج التالي على قياس أثر المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2017، حيث تم بناء النموذج على النحو التالي:

$$\mathbf{GDP = c + \beta_0 L + \beta_1 NI + \beta_2 VA + \beta_3 I + \varepsilon}$$

حيث أن:

المتغير التابع:

GDP : إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (معبراً عن التنمية الاقتصادية)

المتغيرات المستقلة:

L: عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

NI: عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

VA: القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

I:الاستثمار في فلسطين.

2.3 الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة:

نلاحظ من جدول (1) أن قيمة إجمالي الناتج المحلي بلغت (8861.507) مليون دولار، وبلغت أقل قيمة لإجمالي الناتج المحلي (5417.706) مليون دولار. أما أعلى قيمة لإجمالي الناتج المحلي بلغت (13686.40) مليون دولار.

كما بلغ متوسط عدد العاملين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (167934.8) خلال الفترة 1995-2017، وبلغت أقل قيمة لعدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (47814.00) عامل. وبلغت أعلى قيمة لعدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (437555.3) عامل.

جدول(1)الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	GDP-R	L	NI	VA	I
Mean	8861.507	167934.8	52407.74	2855600.	2224.391
Median	7874.882	64735.00	14628.00	1711366.	2130.700
Maximum	13686.40	437555.3	141177.1	6683918.	3058.100
Minimum	5417.706	47814.00	10912.00	884183.0	1422.100
Std.Dev	2723.218	150841.1	54445.29	2059259.	554.7640

كما بلغ متوسط عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (52407.74) مشروع، وبلغت أقل قيمة لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (10912.00) مشروع. وبلغت أعلى قيمة لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (141177.1) مشروع

كما نلاحظ من جدول (1) أن متوسط القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2855600) دولار خلال الفترة 1995-2017، وبلغت أقل قيمة للقيمة المضافة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (884183) دولار. وبلغت أعلى قيمة للقيمة المضافة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (6683918) دولار.

وبلغ متوسط الاستثمار (2224.391) مليون دولار في فلسطين خلال الفترة 1995-2017، وبلغت أقل قيمة للاستثمار في فلسطين (1422.100) مليون دولار خلال نفس الفترة، كمت بلغت أعلى قيمة للاستثمار في فلسطين (3058.100) مليون دولار.

3.3 الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابعة:

نلاحظ من خلال الجدول (2) أن قيمة معامل الارتباط بين التنمية الاقتصادية وعدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة 0.943، والقيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.01، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين التنمية الاقتصادية وعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة 0.938، والقيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.01، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية معنوية بين المتغيرين.

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين التنمية الاقتصادية والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 0.978، والقيمة الاحتمالية 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.01، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية معنوية بين المتغيرين.

أن قيمة معامل الارتباط بين التنمية الاقتصادية وبين الاستثمار في فلسطين 0.875، والقيمة الاحتمالية 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.01، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين.

جدول(2)الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

GDP-R			
L Person Correlation	0.943	**VA Person Correlation**	0.978
Sig.(1-talled)	0.0000	**Sig.(1-talled)**	0.0000
NI Person Correlation	0.938	**I Person Correlation**	0.875
Sig.(1-talled)	0.0000	**Sig.(1-talled)**	0.0000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

4.3 نتائج تقدير النموذج القياسيي:

نتائج تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة (عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار)، مع المتغير التابع من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) ُمعبراً عن التنمية الاقتصادية

جدول(3) تقدير العلاقة الانحدارية للنموذج القياسي

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
L	-0.030753	0.012236	-2.513329	0.0217*
NI	0.053255	0.028896	1.843010	0.0819**
VA	0.001966	0.000299	6.573472	0.0000*
I	0.726016	0.353130	2.055942	0.0546*
C	4006.205	585.6389	6.840742	0.0000*
DW= 1.96 (ajd R2: 0.970) (R2:0.975) F-statistic = 180.192 Prob (F-statistic)= 0.0000				

**معنوي عند 10%، *معنوي عند 5%

5.3 تقييم النموذج :

يمكن تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام معامل التحديد المتعدد، اختبارات المعنوية (عطية، 2005، ص 265).

أ. معامل التحديد المتعدد (R^2):

يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، كلما كانت النسبة عالية يتمتع

النموذج بجودة توفيق عالية، كما أنه يتمتع بمقدر تفسيرية عالية، فإذا كان يساوي واحداً فان هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى. ونلاحظ من خلال تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أن قيمة R^2 بلغت97% وهذا يدل على جودة النموذج إحصائياً . كما بلغت قيمة DW1.96 وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي

ب. اختبار الارتباط الذاتيAutocorrelation

تماختبار مشكلة الارتباط الذاتي،ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل دوربن واتسون (Durbin Watson) بلغت (2.14)،وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. كما يتضح من اختبار LMخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار LM = 0.8066 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على خلو التموج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول(4): نتائج اختبار (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.152370	Prob. F(2,16)	0.8599
Obs*R-squared	0.429877	Prob. Chi-Square(2)	0.8066

ج. التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

لا بد من التحقق من أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وتم فحص ذلك من خلال اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)، (السواعي، وداوود،2013). وكانت نتيجة الاختبار تشير لأن قيمة الاختبار بلغت (Jarque-bera 2.159) عند مستوى دلالة 0.339، وهذا يعني قبول الفرض البديل بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي

شكل(4) التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج

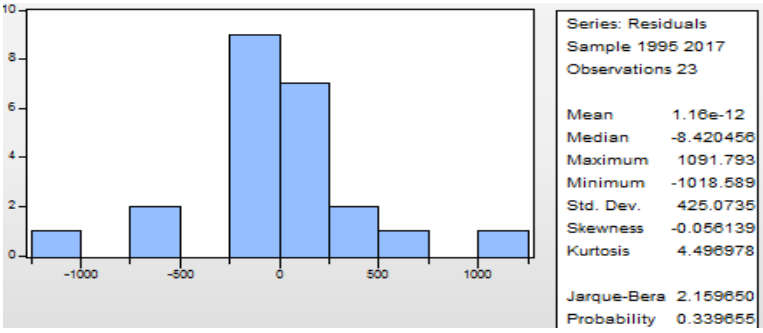

د. اختبار تجانس تباين حدود الخطأ:

من أهم افتراضات نموذج الانحدار الخطي هو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، وفي حالة عدم تحقق هذا الافتراض، فيدل ذلك على وجود مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، ويعبر اختبار Arch من

الاختبارات التي تكشف هذه المشكلة (***صافي، 2015: ص271***)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار تجانس تباين حدود الخطأ.

جدول(5): نتائج اختبار ARCH للتأكد من تجانس تباين حدود الخطأ أو البواقي (e)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.406259	Prob. F(1,20)	0.0798
Obs*R-squared	3.201609	Prob. Chi-Square(1)	0.0736

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار ARCH بلغت 0.0736 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود تباين حدود الخطأ أو البواقي للنموذج.

هـ. المقارنة بين القيم الحقيقة والقيم المقدرة:

من أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوياً للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، وذلك بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقة للحصول على البواقي وإجراء اختبار (T-test) للفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفر، والشكل البياني التالي يوضح أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين مساوية للصفر ولا تختلف جوهرياً عن القيم الحقيقية (***السواعي، 2011:149***).

شكل(5) القيم المقدرة والحقيقية لنموذج أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في فلسطين

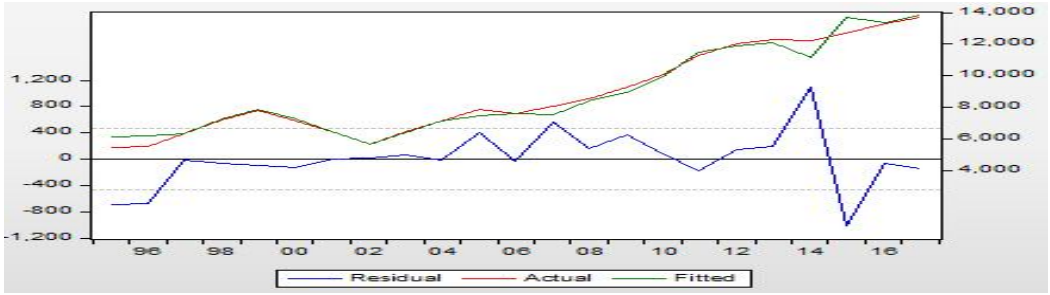

6.3 التحليل الاقتصادي للنموذج الأول:

يتضح لنا مما سبق أن النموذج القياسي صالح وبالتالي يمكن تعميم النتائج وتحليلها، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ 97% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة فسرت ما نسبته 97% من التغير الحاصل في إجمالي الناتج المحلي في فلسطين خلال الفترة 1995-2017.

كما كان معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة (عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في فلسطين) والتنمية الاقتصادية قوي جدا وكانت العلاقة طردية بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في التنمية الاقتصادية.

بلغ معامل الانحدار لعدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (-0.030)، وكان دال احصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني ان زيادة عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار وحدة واحدة سيعمل على انخفاض التنمية الاقتصادية بمقدار(0.3) في فلسطين خلال الفترة 1995-2017. وربما يعود ذلك لتضخم العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، الأمر الذي ينعكس سلباً على إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي لانخفاض انتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، الامر الذي ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية.

وبلغ معامل انحدار عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (0.053)، وكان ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني أن زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار(0.53)، حيث أن زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستعمل على زيادة الطلب على الأيدي العاملة وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات، مما يعمل على زيادة الدخل للعاملين في هذه المشروعات وتعمل على تخفيف حدة البطالة الامر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يعمل على زيادة الإنتاج المحلي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات. كما اثبتت العديد من الدراسات ان وجود علاقة طردية بين زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين التطور المؤسسي في العديد من الدول، كما ان هذه المشروعات تساهم في التنوع الهيكلي للاقتصاد من خلال نشاطاتها المتنوعة والمتعددة، وتساعد على زيادة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية وتعزيز القدة التصديرية (***Waite, 1973:82***)

وبلغ معامل انحدار القيمة المضافة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (0.0019)، وكان دالة احصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني ان زيادة القيمة المضافة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار (0.019)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل وتساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية والانفتاح التكنولوجي الامر الذي يسهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، حيث بين تقرير صادر عن منظمة الاونكتاد ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على استقطاب قدر غير قليل من المشروعات الأجنبية وانها تعمل على رفع حصة بلدانها لأكثر من 10% من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك قابلية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مشاريع مشتركة مع شركاء اجانب(***UNCTAD,1998:99***)

كما بلغ معامل انحدار الاستثمار في فلسطين(0.726)، وكان دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يدل على ان زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار(7.26) وحدة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ان زيادة الاستثمار تعمل على زيادة طاقة إنتاجية جديدة في الاقتصاد، حيث ان زيادة الاستثمار تؤدي لزيادة الناتج والدخل ما يزيد في القدرة على التكوين الرأس مالي في الاقتصاد، فالمصانع والعدد والآلات تزيد رأس المال المادي للدولة، وهذا يؤدي لتوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها،

وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية.

5. الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2017)، باستخدام النماذج القياسية. وقد بينت الدراسة أن جميع معاملات الانحدار كانت معنوية وذات دلالة إحصائية، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج نورد منها:

- بلغت قيمة معامل التحديد (97%) وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في فلسطين) يفسرا ما نسبته (97%) من التغير الحاصل في التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2017.
- بلغ معامل الانحدار لعدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (-0.030)، وكان دال احصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني ان زيادة عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار وحدة واحدة سيعمل على انخفاض التنمية الاقتصادية بمقدار (0.3) في فلسطين خلال الفترة 1995-2017.
- بلغ معامل انحدار عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (0.053)، وكان ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني أن زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار (0.53)
- بلغ معامل انحدار القيمة المضافة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (0.0019)، وكان دالة احصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني ان زيادة القيمة المضافة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار (0.019)
- بلغ معامل انحدار الاستثمار في فلسطين (0.726)، وكان دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يدل على ان زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار (7.26) وحدة.

وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالتالي:

- تقديم تسهيلات تمويلية وبفائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المصرفية، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، إضافة إلى تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك، بالتناسب مع حجم الأموال التي يتم تمويلها وتقديمها للمشروعات الصغيرة وغيرها من الحوافز الأخرى. حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال التكنولوجيا والاستغلال الأمثل والفعال لما توفره التكنولوجيا من مزايا. وإنشاء مراكز مساعدة، وتطوير الأعمال الصغيرة بهدف تقديم الاستشارات المهنية

والإرشادية، كذلك صناديق تشجيع الأعمال الصغيرة وشبكات المعلومات بشأن المناقصات والدورات التدريبية، ومصادر التمويل وغير ذلك.

- العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الصناعي مثل شبكات الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والإسراع في تنفيذ برامج المدن الصناعية والمجمعات الصناعية في حدود البلديات.

- تشجيع الصناعات الصغيرة بغرض تعزيز التشابكات الأمامية والخلفية في القطاع الصناعي؛ لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي، وزيادة نسبة القيمة المضافة للمنتوجات الصناعية الفلسطيني

- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية، وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية، وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، وتنظيم المعارض المتخصصة لترويج منتجات المشروعات الصغيرة وتسويقها ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاته مداخل فلسطين وخارجها.

5. المراجع:

1.5 المراجع العربية:

1. النمروطي، خليل، وصيدم، أحمد،(2012). ***بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، بحث مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، المنعقد بالجامعة الإسلامية***، غزة، خلال الفترة 24-25 ابريل 2012.
2. درويش، سالم،(2015). ***دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره***، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المعهد المصرفي الفلسطيني، العدد الأول. فلسطين.
3. الدماغ، حنين، (2010). ***دور التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOS في قطاع غزة 1995-2008)***، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، فلسطين.
4. سيفو، وليد (2008). ***الاقتصاد القياسي***، جامعة القدس المفتوحة
5. صافي، سمير (2015). ***مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام E-Views***، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.
6. عطية، عبد القادر (2005). ***الحديث في الاقتصاد القياسي-بين النظرية والتطبيق***، السعودية.
7. أبو جزر، فوزي، (2006). ***المشارع الصغيرة والمتوسطة واهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين***، بحث مقدم لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة 13-15-فبراير 2006.
8. القاضي، نديم، (2017). ***المشاريع الريادية الصغيرة الممولة من قبل البنك الإسلامي والوكالة السويدية للتنمية (أسباب تعثرها ومقترحات حلها)***، رسالة ماجستير، جامعة القدس أبو ديس، الضفة الفلسطينية، فلسطين.
9. الأسرج، حسين، (2006). ***المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية***، وزارة التجارة والصناعة المصرية.
10. النسور، لانا، (2015). ***دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن (بحث ميداني في محافظة البلقاء)***، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6 المجلد 10، جامعة الاندلس للعلوم والتقنية.

11. حرب، بيان، (2006). ***دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"*** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 2 العدد الثاني، سوريا.

12. الونداوي، نشأت، (2008). ***أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق***، مجلة جامعة كربلاء العليمة، المجلد السادس، العدد الثالث، العراق.

13. ميرة، خياري، (2013). ***دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007-2012***، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، الجزائر.

14. السواعي، خالد، داوود، حسام، (2013). ***الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7***، دار المسيرة، عمان، الأردن

15. السواعي، خالد، (2011). ***أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام Eviews***، المكتبة الوطنية، الأردن.

16. الزيادات، ممدوح، (2010). ***دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن***، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.

17. الحياة، أبو ظبي، (2018). ***المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدعم اقتصادات المنطقة***، من خلال الرابط التالي: http://www.alhayat.com/article/4605238

18. سلطة النقد الفلسطينية، (2019). ***إحصاءات سنوية المتغيرات الأساسية في مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية***، من خلال الرابط التالي: http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

المراجع الأجنبية:

1. KARADAG, HANDE, (2016). ***The Role of SMEs and Entrepreneurship on Economic Growth in Emerging Economies within the Post-Crisis Era: an Analysis from Turkey***, See discussions, stats, and author profiles for this
2. Publication at: https://www.researchgate.net/publication/314074436
3. KATUA, NGUI,(2014). ***The Role of SMEs in Employment Creation and Economic Growth in Selected Countries***, International Journal of Education and Research, Vol. 2 No. 12.
4. ZUBAIR, ABDUL-KEMI, (2014). ***Entrepreneurship and Economic Development in Nigeria: Evidence from Small and Medium Scale Enterprises (SMEs) Financing***, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 11(1).
5. HERANI, GOBIND, (2011). ***The Role of Small and Medium-size Enterprises (SMEs) in the Socio-economic Stability of Karachi***, See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/227441757.
6. ZAFAR, AMMAD& MUSTAFA, SADAF, (2017***). SMEs and its role in economic and socio-economic development of Pakistan***, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. 6, No. 4
7. Waite, D,(1973).***The Economic significance of small firms***, Journal of International Economics.
8. UNCTAD, (1998). The Handbook on FDI, Lessons Learnt from Asia.

3.6 المواقع الإلكترونية:

1. موقع سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
2. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/